الأمم المتحدة S/2017/907

مجلس الأمن

Distr.: General
27 October 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وطلب إليَّ موافاته، كل ٦٠ يوماً، بتقرير عن تنفيذه. ويُقدِّم التقرير معلومات مُحدّثة وتحليلاً بشأن النزاع والوضع السياسي وبيئة العمليات في دارفور والتحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال للولاية، بما في ذلك انتهاكات اتفاق مركز القوات، في الفترة من ١٥ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويعرض التقرير أيضا الخطوات التي اتخذتها العملية المختلطة صوب تحقيق النقاط المرجعية، ويقدم معلومات عن آخر المستجدات فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة (S/2017/437).

ثانيا – تحليل النزاع

٢ – مع أنه لم تكن هناك مواجهات مفتوحة بين القوات التابعة لحكومة السودان والجماعات المسلحة في دارفور خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، فإن حملة جمع الأسلحة التي بدأتها الحكومة قد أبرزت حالات توتر شملت الميليشيات القبلية المتحالفة سابقا مع الحكومة، وأسفرت عن تحول في التحالفات بين المجموعات المختلفة. وفي الوقت نفسه، استمرت الاشتباكات والأعمال القتالية القبلية، التي يعزى كثير منها إلى خلافات لم تحل بعد بشأن إدارة الأراضي وملكيتها، على الرغم من جهود المصالحة التي تقودها السلطات المحلية بدعم من العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري. وظل تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، الذي يرمي إلى معالجة هذه القضايا المعلقة، بطيئا، إذ يعوقه عدم وجود اللجان المتبقية والصندوق المخصص لوثيقة الدوحة وافتقارهما إلى القدرات والموارد في الميدان. ولم تحدث عودة واسعة النطاق للمشردين داخليا، ولم تتغير الحالة الإنسانية العامة ولم يبلغ عن حدوث حالات نزوح كبيرة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

التوترات الناشئة في سياق حملة نزع السلاح

٣ - لم يبلغ عن أي مواجهة بين الحكومة وجماعات المتمردين في دارفور. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، مددت الحكومة وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، انضم الأطراف غير الموقعين على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وأعداؤهم السابقون، أي الميليشيات القبلية التي دعمت عمليات مكافحة التمرد، إلى بعضهم البعض في معارضتهم لحملة جمع الأسلحة التي أطلقتها الحكومة في آب/أغسطس. وقد ندد موسى هلال، وهو من قبيلة الرزيقات الشمالية وذو نفوذ قوي على حرس الحدود، تنديدا قاطعا بالحملة وبخطة إدماج حرس الحدود في قوات الدعم السريع. وفي ٩ آب/أغسطس، أشار جيش تحرير السودان/جناح مني ميناوي إلى أن الحركات المسلحة في دارفور لن تسلم أسلحتها، ما لم يتم إجراء إصلاح شامل لقطاع الأمن. وفي ١٩ آب/أغسطس، رحب جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بموقف موسى هلال وعرض العمل معه في رفض تلك العملية. وفي ٢٤ آب/أغسطس، دعا جبريل إبراهيم، زعيم حركة العدل والمساواة، إلى وقف العملية إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل. وأعلنت قوات أخرى كانت متحالفة سابقا مع الحكومة، بما فيها ميليشيتان عربيتان من قبيلتي كورجيبا وسافانا دعمهما لموسى هلال في ١٩ آب/أغسطس، وأفيد أن ٧٦ ضابطا عسكريا من الفرقة العشرين للقوات المسلحة السودانية في ولاية شرق دارفور إلى جانب بعض عناصر قوات الدعم السريع انضموا إلى هلال في ٢٠ آب/أغسطس. وفضلا عن ذلك، انضم إلى هلال في ٢٢ آب/أغسطس نور الدين زرقي، زعيم جيش تحرير السودان/فصيل زرقي، الذي كان قد وقع على اتفاق سلام مع الحكومة في عام ٢٠١٥.

٤ - وقد ولدت حملة نزع السلاح حتى الآن ردود فعل مختلفة في مختلف ولايات دارفور. ومع أنه لم يبلغ عن وقوع حوادث في جنوب دارفور، فقد أدى احتجاز مركبات غير مسجلة في ولاية غرب دارفور إلى مقتل جندي من القوات المسلحة السودانية في موريني وإصابة الشرطة السودانية أحد أفراد قبيلة عرب أولاد جنوب في السلام في ١٢ أيلول/سبتمبر. كما تلقت العملية المختلطة تقارير عن توتر الحالة الأمنية في موريني بغرب دارفور بسبب رفض القبائل العربية التعاون في حملة جمع الأسلحة. وفي شرق دارفور، ألقي القبض على ثلاثة شبان من معاليا وسُجنوا في أبو كارينكا، بينما يزعم أن مجموعة من حرس الحدود السابقين من قبيلة الرزيقات هربت أسلحة ثقيلة إلى ولاية شمال دارفور. وفي شمال دارفور، موطن موسى هلال، أفيد أن رئيس السودان، عمر حسن البشير، أصدر تعليمات إلى الوالي في ٢٣ آب/أغسطس بأن يتصدى بحزم لأي محاولات لزعزعة الأمن. وفي ٢١ و ٢٣ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن قوات الدعم السريع اشتبكت مع قوات هلال في منطقة بير ماجي بالقرب من الحدود مع ليبيا وفي دونقلا في ولاية السودان الشمالية على التوالي. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن والي شمال دارفور عن وصول ١٠ ٠٠٠ من أفراد قوات الدعم السريع لدعم حملة نزع السلاح، في حين أبلغ عن تعبئة قوات الدعم السريع بالقرب من كَبْكَابيه حيث يقع منجم جبل عامر للذهب.

٥ - وأبلغ عن وقوع اشتباكات في عدة مرات أخرى شملت قوات الدعم السريع. ففي ٢٢ آب/أغسطس، في غرب دارفور، تبادل رجال مجهولون النار مع قوات الدعم السريع في منطقة أديكونغ، على بعد ٢٦ كيلومترا إلى الغرب من الجنينة، مما أسفر عن مقتل أحد ضباط قوات الدعم السريع. وحدث استنفار لقوات الدعم السريع والميليشيات العربية، التي اتهمت القوات التشادية بكونها وراء الحادث، وهاجمت عناصر من قوات الدعم السريع مجموعة أشخاص من الزغاوة قادمين من تشاد

واستولت على سياراتهم. وتم نشر القوات المسلحة السودانية والقوات المشتركة بين السودان وتشاد لنزع فتيل التوترات في المنطقة. وفي شمال دارفور، قتلت مجموعة من أفراد قوات الدعم السريع في ٢٨ آب/أغسطس إثر مشادة أحد أفراد الشرطة الاحتياطية المركزية في بلدة المالحة، شمال شرق الفاشر. وانتقاما لمقتله، قام أعضاء من الشرطة الاحتياطية المركزية بمنع الدخول إلى البلدة، وفرضوا قيودا على كل حركة، وطالبوا قوات الدعم السريع بتسليم الجناة. وتدخلت السلطات الحكومية لنزع فتيل التوتر.

٦ - وظلت الحالة الأمنية في سرتوني، شمال دارفور، محفوفة بالمخاطر، مع استمرار وجود جيش تحرير السودان/الدفاع الشعبي بقيادة ''اللواء ركن'' الصادق. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، تهيأت مجموعة من البدو العرب للهجوم على موقع تجمع المشردين داخليا في سرتوني، بزعم قيام عناصر موجودة بالموقع من جيش تحرير السودان/الدفاع الشعبي بسرقة ماشية. ونفى الصادق الاتهام، معلنا رفضه الانضمام إلى القوات المسلحة السودانية بسبب فشل الحكومة في الوفاء بوعودها، وملمحا إلى إمكانية الانضمام مجددا إلى جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، انتقل الصادق مع ٩٠ عنصرا من عناصر جيش تحرير السودان/الدفاع الشعبي من سرتوني إلى لوغو في روكرو، على بعد ٦٥ كيلومترا شمال شرق نيرتيتي في ولاية وسط دارفور. وفي الوقت نفسه، تلقت العملية المختلطة في ١٥ أيلول/سبتمبر تقارير تفيد بأن جيش تحرير السودان/الدفاع الشعبي فرض ضريبة على التجار داخل موقع تجمع سرتوني، الذي ادعى الصادق استخدامه لحماية المشردين داخليا خلال موسم الزراعة، وشراء الذخائر والزي العسكري لجماعته.

النزاعات القبلية

٧ - استمرت الصراعات القبلية - وإن قل عدد الحوادث - لأسباب يعود معظمها إلى المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية ومناطق الرعي والمياه والماشية. وأسفرت ثمانية اشتباكات عن مقتل ١٩ شخصا، فيما شهدت الفترة السابقة حدوث ١٠ اشتباكات راح ضحيتها - حسب التقارير - ٧٤ شخصا. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى التدخل الفعال من جانب السلطات المحلية.

٨ - وفي ٢١ آب/أغسطس، أسفر حادثان منفصلان في وسط دارفور عن مقتل شخص من قبيلة السلامات في بندسي وآخر من قبيلة الفلاتة بالقرب من أم دُخُن. وقامت القيادات المجتمعية للقبيلتين بتسوية هذين الحادثين حيث وصلوا إلى اتفاقين تعويضيين. وفي شمال دارفور، قتل رعاة من قبيلة العريقات مزارعا في وادي موندو بالقرب من كورما. وفي الوقت نفسه، تصاعدت التوترات بين عناصر من قبيلة الرزيقات الشمالية الماهرية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بسبب سرقة الماشية فأدت إلى خطف وقتل أحد قادة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في تموز/يوليه واختطاف فرد من أفراد حرس الحدود ينتمي إلى قبيلة الماهرية في ١٥ آب/أغسطس، مما أدى إلى تهديد عناصر مسلحة من قبيلة الماهرية بشن هجوم على سوق نيرتيتي ومنطقة استراحة في ٢١ آب/أغسطس. وعلاوة على ذلك، قُتل مدنيان على يد البدو في منطقة بولي بسبب سرقة ماشية في ١٤ أيلول/سبتمبر. وفي جنوب دارفور، قتل شخص من قبيلة الفلاتة في تُلُس في حادث سرقة ماشية.

٩ - وفي شرق دارفور، وفي أعقاب المواجهات بين قبيلتي معاليا والرزيقات في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، أصدر الوالي مرسوما في ١٦ آب/أغسطس، يتضمن تعليمات منه بأن يقوم مفوضو جميع المحليات في الولاية بإعفاء العمد من مسؤولياتهم بسبب إخفاقهم في احتواء النزاع. وفي وقت لاحق،

أعفي ١٩٤ عمدة من خمس قبائل من واجباتهم، من بينهم ١٠٥ عمد من الرزيقات، و ٤٥ من البرقد، و ٣٠ من معاليا، وسبعة من كل من الإدارتين المحليتين باقو والخزان الجديد. وعلى الرغم من خفض حدة التوترات الناتج عن ذلك، فإن هناك شواغل من أن هذه التدابير يمكن أن تزيد من إضعاف المؤسسات التقليدية.

العنف ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان

١٠ - لا تزال الحالة العامة لحقوق الإنسان في دارفور متوترة ومتقلبة، وهو وضع يفاقمه انتشار الأسلحة وضعف مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة. وكما حدث في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، لا يزال المشردون داخليا وغيرهم من الأشخاص الضعفاء يواجهون المضايقة والقتل ونهب الممتلكات وعمليات إطلاق النار العشوائي داخل مخيماتهم وحولها وانعدامَ الأمن عموما.

١١ - وقد أُبلغت العملية المختلطة بـ ٧٢ حالة جديدة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شملت ٢٥٣ ضحية، منهم ١٦ قاصرا (١٥ فتاة وفتى واحد) و ٣٠ امرأة، مقارنة بـ ٨٢ حالة شملت ١٢٤ ضحية، منهم ١٥ قاصرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وانتُهك الحق في الحياة في ٧ حالات شملت ٨ ضحايا، وحدثت انتهاكات للحق في السلامة الجسدية (اعتداء بدني) في ٣٠ حالة شملت ١٤٦ ضحية وحدثت ٦ حالات اختطاف شملت ٢٧ ضحية. وكانت هناك ٢٧ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، في شكل حالات اغتصاب وشروع في الاغتصاب شملت ٣١ ضحية، من بينهم ١٥ قاصرة، وحالتا اعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني شملت ٤١ ضحية. واستمر العنف ضد النساء والفتيات دون هوادة. واستمرت التحديات الراجعة إلى تقييد إمكانية الوصول إلى المناطق التي وقعت فيها حوادث وعدم الإبلاغ عن الحالات من جانب بعض ضحايا العنف الجنسي بسبب الخوف من الوصم ومحدودية فرص احتكام المرأة إلى العدالة، ولا سيما في المناطق النائية.

١٢ - وتأكدت العملية المختلطة من وقوع ٥٣ من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شملت ١٤٩ ضحية، ولكن لم يتسنّ التحقق من الحالات الـ ١٩ الباقية، التي شملت ١٠٤ ضحايا، بسبب عوامل مختلفة، منها القيود المفروضة على سبل الوصول. ومن بين الحالات الـ ٧٢ المبلغ عنها، أفادت التقارير أن قوات الأمن الحكومية والجماعات المساعدة ارتكبت ٥ حالات شملت ٣٩ ضحية، وورد أن ١٥ حالة تضم ١٦ ضحية ارتكبها مدنيون من الذكور، من بينهم قاصر واحد، ونقل أن الحالات الـ ٥٢ الباقية التي شملت ١٩٨ ضحية ارتكبها رجال مسلحون مجهولون، وصَف ضحايا بعضَهم بأنهم عرب. ولم تُباشر التحقيقات إلا في ١٧ حالة من ٧٢ حالة موثَّقة، مما أسفر عن ١٠ اعتقالات. وأدى عدم تحرك الشرطة وانعدام الثقة في الشرطة إلى عدم الإبلاغ عن حالات كثيرة، وإلى لجوء المدنيين إلى حل القضايا عن طريق القيادات المحلية أو المجتمعية.

١٣ - وكان النازحون هدفا لـ ٤٥ جريمة أسفرت عن ٦ وفيات، مقارنة بـ ٢١١ جريمة أسفرت عن ٤٨ وفاة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد تأثر مدنيون آخرون بوقوع ٧٣ جريمة، مما أسفر عن ١٠ وفيات، بما في ذلك حالات قتل عمد (١٠)، وسطو مسلح (٧)، وشروع في السرقة (٤)، واعتداء/تحرش (٢٢)، وسطو على منازل (٢)، واختطاف (٥)، وإطلاق نار (١٩)، وهجوم/كمين (١)، وتهديد بالعنف (٢)، وسرقة ماشية (١).

١٤ - وفي جنوب دارفور، أدت الزيارة التي قام بها السيد البشير إلى دارفور في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى اندلاع مظاهرة ضخمة في مخيم كلمة للنازحين. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، حاولت القوات الحكومية تفريق النازحين ومنعهم من عقد تجمع عام في جميع أنحاء مخيم كلمة، الأمر الذي أدى إلى إطلاق نار كثيف بين الجانبين، مما أسفر عن مقتل ٥ من النازحين وإصابة ٢٨ آخرين، فضلا عن اثنين من أفراد الأمن. وأرسلت العملية المختلطة فريقا طبيا إلى المخيم وساعدت السلطات المحلية في معالجة المصابين، وناشدت حكومة الولاية وزعماء من بين النازحين حل المسألة سلميا.

١٥ - وفي غرب دارفور، ما زال الرعاة المسلحون يهاجمون المزارعين والنازحين ويضايقونهم، لا سيما في منطقتي الجنينة ومستري. وفي شرق دارفور، دفع تحسُّن الوضع الأمني في منطقة لبدو بعض العائدين إلى المطالبة باستعادة أراضيهم الزراعية من الرعاة، وردا على ذلك لجأ الرعاة إلى تدمير المحاصيل والمزارع، بما في ذلك أربع مزارع في محلية ياسين في ١٥ آب/أغسطس.

١٦ - وخلال عملية سطو مسلح وقعت في وسط دارفور في ٥ أيلول/سبتمبر، قامت مجموعة من الرجال العرب بإطلاق النار على مجموعة من النازحين في وادي فارو، على بعد ٢٠ كيلومترا غرب زالنجي، مما أسفر عن إصابة شخص واحد. وفي يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر، دخل عرب رحل بلدة قولو وأطلقوا النار عشوائيا، وقيل إن ذلك كان ردا على حادث سرقة ماشية قام به جناة مجهولو الهوية في منطقة بين روكيرو وقولو. وأُغلقت السوق في قولو مؤقتا نتيجة لإطلاق النار، رغم أنه لم يبلغ عن وقوع إصابات. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، هاجمت مجموعة مسلحة من السلامات مخيم بنديسي للنازحين، على بعد ٢٥ كيلومترا غرب مكجر، ما أسفر عن مقتل شخص واحد وسرقة عدد كبير من الماشية. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق ٧ رجال مسلحين عدة طلقات نارية وسرقوا ثمانية ألواح شمسية في مخيم طور شرق للنازحين، على بعد ١٨ كيلومترا جنوب شرق نيرتيتي. وفي اليوم التالي، دخل المخيم ٦ رجال مسلحين، وأخذوا في إطلاق النار عشوائيا، مما أسفر عن إصابة أحد النازحين. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن أحد العرب من أعضاء لجنة التعايش السلمي أن النازحين لا يسمح لهم بمغادرة المخيم للقيام بأنشطة كسب الرزق، ولا سيما في مناطق غربي مخيم طور. وفي اليوم التالي، أطلق رجال مسلحون النار عشوائيا داخل المخيم.

ثالثا - الحالة السياسية

١٧ - ظلت الحالة السياسية مستقرة نسبيا، لكن التقدم المحرز فيما يتعلق بعملية السلام في دارفور لا يزال متواضعا. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أُجريت مشاورات غير رسمية مع جيش تحرير السودان - فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة في برلين من أجل استكشاف سبل إحياء عملية السلام. وتمسّكت المجموعتان برفضهما لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور كأساس للمفاوضات السياسية، حيث تذرعتا بما يشوبها من قصور فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية وحماية المدنيين والتعويضات وملكية الأراضي والعدالة. وكررتا أيضا اعتراضاتهما على حملة جمع الأسلحة التي تقوم بها الحكومة، بحجة أن أسلحة الميليشيات القبلية لا ينبغي أن تجمعها ميليشيات أخرى، مثل قوات الدعم السريع. وفي غضون ذلك، أعادت قطر، في اليوم نفسه، تأكيد التزامها بتنفيذ وثيقة الدوحة بتوقيع اتفاق لتقديم ٧٠ مليون دولار لتشييد قريتين نموذجتين جديدتين في كل ولاية من ولايات دارفور. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، وفي اجتماع

مع الرئيس السابق للسلطة الإقليمية لدارفور، أكد له السيد البشير أنه ستصدر توجيهات للقيام سريعا بتشكيل وتنشيط اللجان المكلفة باستكمال الأحكام غير المنفذة من وثيقة الدوحة.

١٨ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، أفادت وسائط الإعلام بأن السيد البشير قد عقد اجتماعا مع رئيس وزراء تشاد في الخرطوم وناقش معه، في جملة أمور، تعزيز مراقبة الحدود من خلال مواصلة أنشطة القوات المشتركة على الحدود السودانية - التشادية في غرب دارفور. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، قام والي غرب دارفور، برفقة لجنة أمن الولاية وبعض الوزراء، بزيارة بلدة أدري في تشاد لمناقشة قضايا الحدود مع نظرائهم التشاديين. وتفيد التقارير بأن الطرفين قد اتفقا على إعادة فتح الحدود في أعقاب الحادث المذكور أعلاه المتعلق بقوات الدعم السريع في أديكونق.

١٩ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، قبل فصيل منشق عن حركة العدل والمساواة، بقيادة أبوبكر حامد وسليمان جاموس، باقتراح نزع السلاح الذي طرحته الحكومة، والذي ستُحدّد من خلاله نقطة تجميع في المنطقة الحدودية بين تشاد ودارفور على أن تبدأ عملية الجمع بعد موسم الأمطار. وطلبت الأطراف من إدريس ديبي إتنو، رئيس تشاد، والعملية المختلطة، والمجتمع الدولي ضمان إجراء عملية نزع السلاح على نحو آمن وسلس.

٢٠ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، رفعت الولايات المتحدة الأمريكية اسم السودان من حظر السفر المُجدّد الذي كان قد فرض في آذار/مارس بشأن ٦ بلدان ذات أغلبية مسلمة. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الولايات المتحدة بيانا صحفيا تشير فيه إلى إلغاء الجزاءات الاقتصادية المفروضة على السودان وحكومة السودان على أن يصبح ذلك نافذا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢١ - ظلت الحالة الإنسانية العامة مستقرة نسبيا، حيث لم يسجل نزوح أعداد كبيرة من السكان في دارفور، على الرغم من استمرار وصول اللاجئين من جنوب السودان في جنوب وشرق دارفور، حيث سُجِّل نحو ٥٠٠ ٣ و ١٩٥ من اللاجئين، على التوالي، في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ١٥ أيلول/سبتمبر. وما زالت الحالة الإنسانية العصيبة في دارفور تتفاقم بسبب تفشي الإسهال المائي الحاد والفيضانات المفاجئة. وفي آب/أغسطس، أثرت الفيضانات على ٧٠٠ ١ نازح في مخيم زمزم في شمال دارفور، و ٦٠٠ ١ نازح في مخيم عطاش في جنوب دارفور. ووزعت مواد غير غذائية على المتضررين في كلا المخيمين. كما أثرت الأمطار الغزيرة على ٣٨٠ أسرة في محلية نتيقة و ٣٤١ أسرة في مخيم السريف للنازحين في جنوب دارفور. وعقب التحقق وإجراء تقييم للاحتياجات، قدمت المواد غير الغذائية والمياه وخدمات الصرف الصحي ولوازم النظافة الصحية إلى الأشخاص المتضررين.

٢٢ - ومنذ أن سُجِّلت أول حالة للإسهال المائي الحاد في ١٤ حزيران/يونيه حتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن ٦٧٤ حالة في شمال دارفور أسفرت عن ٢٩ وفاة، و ٧٧٥ حالة في شرق دارفور، أسفرت عن ٤٣ وفاة، و ٥٦٣ ٢ حالة في جنوب دارفور أسفرت عن ١٢٣ وفاة، و ٦٨٠ حالة في غرب دارفور أسفرت عن ٢٠ وفاة، و ٧٤٧ حالة في وسط دارفور أسفرت عن ٢٥ وفاة. وقدمت منظمة الصحة العالمية الدعم لوزارة الصحة بالولاية وكذلك الشركاء في المجال الصحي، من خلال توفير لوازم العلاج والقيام بمراقبة جودة المياه ومكافحة ناقلات الأمراض. ونفذت منظمة الصحة

العالمية ٨٧٦ حملة توعية من خلال زيارات في المنازل من أجل التعريف بالممارسات والشروط الجيدة للنظافة الصحية في شرق دارفور استفاد منها ٨٧٦ ٢ شخصا، وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنشطة استجابتها التي تركز على إدارة الحالات ومراقبتها والتواصل بشأن الوقاية من الأمراض، والتعبئة الاجتماعية، والرصد، والتقييم.

٢٣ - ورغم أنه يجري توفير خدمات الاستجابة الإنسانية لجميع حالات الطوارئ الراهنة، فقد أفيد بوجود فجوات كبرى خصوصا في منطقة جبل مرة، بما في ذلك في مجالات توفير خدمات التثقيف والمأوى في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية. وتحققت الوكالات الإنسانية من أن عددا من الأسر في ثلاث محليات بجبل مرة لم تتلقّ بعد المواد غير الغذائية. وفي وسط دارفور، ما زال نحو ٠٠٠ ٥ شخص من السكان المتضررين من الفيضانات يفتقرون إلى المأوى في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية. ويواجه إيصال المساعدات الإنسانية تحديات بسبب أحوال الطرق نتيجة الأمطار الغزيرة.

٢٤ - وأوفدت بعثة مشتركة بين الوكالات إلى زالنجي في نهاية آب/أغسطس بهدف الشروع في إجراء مشاورات مع السلطات والشركاء الإنسانيين والإنمائيين في وسط دارفور بشأن تحديد خصائص مناطق النزوح والعودة.

خامسا - بيئة العمليات

٢٥ - استمر تحسن بيئة العمليات عموما، حيث أُبلغ عن وقوع عدد أقل من الحوادث الإجرامية ووجود عدد أقل من القيود المفروضة على تنقل موظفي العملية المختلطة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

الاعتداءات والتهديدات بالاعتداء

٢٦ - سُجِّل ما مجموعه ٢٣ حادثة إجرامية مقارنة بـ ٤٠ حادثة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وهو ما يعكس تحسن الحالة الأمنية عموما على أرض الواقع. وفي ١٦ آب/أغسطس، اقتحم جناة مجهولو الهوية مستودعا لبرنامج الأغذية العالمي في سورتوني، شمال دارفور، وسرقوا مجموعة متنوعة من المواد الغذائية. وفي اليوم نفسه، في الضعين، بشرق دارفور، اقتحم جناة مجهولو الهوية منزل موظف وطني ببرنامج الأغذية العالمي وسرقوا ممتلكات شخصية، أما في غرب دارفور، فقد سرق رجل من السكان المحليين كابلات كهربائية من موقع فريق العملية المختلطة في فوربرنقا، وقد اعتقله أفراد البعثة وتم تسليمه إلى الشرطة الوطنية.

٢٧ - وفي ١٧ آب/أغسطس، في الفاشر، بشمال دارفور، قام ثلاثة رجال مسلحين مجهولي الهوية بمهاجمة وإصابة اثنين من الموظفين الوطنيين ببرنامج الأغذية العالمي على متن مركبة خاصة ونهبوا مقتنياتهم. ونُقل أحد الضحايا إلى مستشفى الفاشر في اليوم نفسه وأجلي الشخص الآخر إلى الخرطوم. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، اقتحم جناة مجهولو الهوية منزل مستشار لشؤون الشرطة بالعملية المختلطة في مخيم نيالا الكبير، وسرقوا ممتلكات شخصية. وفي اليوم نفسه، أطلق مسلحون مجهولو الهوية النار على موظف وطني بالعملية المختلطة في الفاشر. وتعرض موظفون وطنيون تابعون للعملية المختلطة للسرقة في الفاشر في ١٤ و ١٩ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، وفي محاولة لسرقة سيارة في منطقة البورصة بالفاشر، أطلق أربعة رجال النار على موظف وطني فتعرض للإصابة . وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، قام

أشخاص مجهولو الهوية باقتحام منزل موظف وطني في العملية المختلطة، في الجنينة، وسرقوا هواتف محمولة. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، اختُطف أحد موظفي المعونة الدوليين في الفاشر، شمال دارفور.

٢٨ - وسُجّلت ثلاث حالات سرقة سيارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٠ آب/أغسطس، سُرقت مركبة تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في نيالا، جنوب دارفور. وفي كبكابية، شمال دارفور، سرق رجال مسلحون سيارة إسعاف ومعدات صحية تابعة لمنظمة غير حكومية محلية في ١٤ آب/أغسطس، وفي أم شالابية، وسط دارفور، سرق شخص مجهول الهوية مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية محلية في ٢٦ آب/أغسطس. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، ألقي القبض على أحد الموظفين الوطنيين التابعين للعملية المختلطة بسبب عدم تقديمه لنفقة أبنائه في نيالا، ولكن أطلق سراحه في اليوم التالي. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، ألقي القبض على موظف وطني آخر بالعملية المختلطة في نيالا، بزعم أنه أصدر شيكين مصرفيين مزورين، ولكن أفرج عنه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بعد دفع غرامة مالية.

احتجاز الموظفين

٢٩ - تعرض ثلاثة من موظفي العملية المختلطة للاعتقال والاحتجاز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٣ آب/أغسطس، اعتقلت الشرطة الوطنية موظفا وطنيا بالعملية المختلطة في الفاشر بتهمة ضلوعه في حادث سرقة سيارة. وفي شرق دارفور، اعتُقل موظف وطني بالعملية المختلطة في ٢٨ أيار/مايو بناء على ادعاءات برشوة موظف عمومي والتجسس ضد الدولة قدمها جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وأدين الموظف بتهمة الرشوة في المحكمة العامة في الضعين في ٢٤ آب/أغسطس، في حين بُرئت ساحتُه من تهمة التآمر ضد الدولة، وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين وبغرامة قدرها ٣٠ ٠٠٠ جنيه سوداني. وزعم مراقبون أن المحاكمة افتقرت إلى الشفافية ولم ترق إلى مستوى المعايير القضائية الدولية. وفي ٢٨ آب/أغسطس، اعتُقل موظف وطني بالعملية المختلطة في الضعين بتهمة إصدار شيك مزور، ثم أفرج عنه في ٣١ آب/أغسطس. واعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني موظفا وطنيا بالعملية المختلطة في نيالا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بدعوى التجسس وأفرج عنه في ٣١ آب/أغسطس من مرفق احتجاز في الخرطوم.

القيود المفروضة على إمكانية الوصول

٣٠ - لم يقع سوى حادثين فيما يتعلق بتقييد إمكانية الوصول خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٩ آب/أغسطس، منع ضابط في المخابرات العسكرية الحكومية موظفا وطنيا من موظفي العملية المختلطة من الدخول إلى المحطة الجوية التابعة للعملية المختلطة في مطار الفاشر، وقيل إن ذلك كان لأسباب أمنية. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، إثر مناقشات أجريت مع السلطات السودانية، سُمح للموظف الوطني باستئناف مهامه في المطار. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، مُنعت دورية تابعة للعملية المختلطة كانت مكلفة بتنفيذ بعثة تفتيش مشاريع في مواقع مختلفة في بلدة موريني، غرب دارفور من الوصول إلى مقصدها من قبل ضباط من جهاز الأمن والمخابرات الوطني والمخابرات العسكرية زعموا أنهم لم يتلقوا إشعارا بالبعثة.

٣١ - ولم تواجه العملية المختلطة أي قيود على الحركة الجوية في الفترة قيد الاستعراض. ولكن كانت هناك عقبات بيروقراطية متفرقة، بما في ذلك التأخر في الموافقة على جداول الرحلات الجوية، وحظر

الرحلات الجوية بين مواقع الأفرقة في قطاعات مختلفة، وفرض قيود على ساعات العمليات الجوية ومنع استخدام المطار في الأبيّض، شمال كردفان، كمطار بديل في حالات الطوارئ. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، في قولو، وسط دارفور، أدخلت القوات المسلحة السودانية بالقوة جنديين مصابين بالرصاص إلى طائرة تابعة لدائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية كانت ستتجه إلى زالنجي.

٣٢ - واستمرت الأنشطة الإنسانية من دون تدخل كبير من السلطات الحكومية، ونُفّذت عدة بعثات بنجاح بما في ذلك إلى جبل مرة. ونفذت المنظمة الدولية للهجرة بعثة تسجيل في وسط دارفور في الفترة من ٧ إلى ٢٠ آب/أغسطس. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، نفذت بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات في دريبات، جنوب دارفور. ونُفّذت بنجاح عملية توزيع الأغذية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي في قولو، وسط دارفور، ووافقت السلطات المحلية على الرحلات الجوية الإنسانية المنتظمة للأمم المتحدة إلى روكرو. وأُحرز تقدم كبير في إصدار الإشعارات، وتصاريح السفر، والاتفاقات التقنية، والتأشيرات. غير أن الامتثال العام للتوجيهات المنقحة للعمل الإنساني التي صدرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ظل غير متسق. وفي وسط دارفور، كان الوصول إلى مناطق في شرق نيرتيتي يتطلب الحصول على موافقة مسبقة من حاكم الولاية ولجنة أمن الولاية، ولم يُبت بعد بطلب قدّم في ٢٩ تموز/يوليه للقيام ببعثة مشتركة بين الوكالات إلى شرق نيرتيتي. وظل العاملون في المجال الإنساني غير قادرين على الوصول إلى مناطق دارفور الواقعة تحت سيطرة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، بما في ذلك كتروم وقلول وبلدونق، حيث كانت السلطات تذكر عدم القدرة على ضمان الأمن للعاملين في المجال الإنساني كسبب لذلك.

٣٣ - وواجه العاملون في المجال الإنساني أيضا صعوبات في الحصول على الإذن من جهاز الأمن والمخابرات الوطني وضباط المخابرات العسكرية، على الرغم من الموافقات التي حصلوا عليها من مفوضية العون الإنساني. فعلى سبيل المثال، علّق جهاز الأمن والمخابرات الوطني بعثة التسجيل التي كانت تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة في عين سيرو في شمال دارفور، على الرغم من أن مفوضية العون الإنساني وافقت عليها في الأصل. وعلاوة على ذلك، علّقت الحكومة لأسباب أمنية بعثة لليونيسيف كان من المقرر أن تقوم بها في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس إلى شرق جبل مرة.

التأشيرات والتخليص الجمركي

٣٤ - منحت الحكومة ٤١١ تأشيرة للعملية المختلطة، منها ٧٤ تأشيرة لأفراد عسكريين و ١٩٦ تأشيرة لأفراد شرطة و ٦١ تأشيرة لزوار رسميين و ٥٨ تأشيرة لمتعاقدين و ١٤ تأشيرة لموظفين دوليين و ٨ تأشيرات لمعالين. وبقي ما مجموعه ٢٤٦ طلب تأشيرة معلقاً على مدى فترة تجاوزت الفترة العادية، وهي ١٥ يوماً، وبعضها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتشمل هذه الطلبات ٤٢ طلبا لأفراد شرطة، و ٩٠ طلبا لمتعاقدين، و ٤٣ طلبا لزوار رسميين، و ٣٥ طلبا لموظفين مدنيين، و ٢٤ طلبا لأفراد عسكريين، و ١١ طلبا لمتطوعين في الأمم المتحدة وطلبا واحدا لخبير استشاري. لم يطرأ تغيير على معدل الشغور في قسم حقوق الإنسان، إذ لا يزال يبلغ ٤٤ في المائة، في حين يعزى ٤ في المائة من معدل الشغور العام البالغ ١٧ في المائة للموظفين المدنيين الدوليين في العملية المختلطة إلى طلبات التأشيرات المعلقة.

٣٥ - وأفرجت السلطات السودانية تدريجياً عن شحنات وحاويات من بورتسودان. ويوجد حاليا ٦٣ شحنة تنتظر الإفراج عنها، بعضها منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وهي تشمل ناقلة أفراد مدرعة، وعشر مركبات، ومعدات للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومولدات كهربائية، ومضخات كهربائية مغمورة، وقطع غيار للمركبات. وأسفر تأخر هذه الشحنات عن تكاليف ناجمة عن التأخير وتكاليف أخرى تكبدتها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة نتيجة تفتيش المعدات وإصلاحها. ولا تزال العملية المختلطة تنتظر الحصول من الحكومة على مزيد من المعلومات بشأن النظام الجديد الذي يتعلق بشهادة إعفاء البضائع المستوردة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ من الضرائب.

سادسا - التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبعثة

حماية المدنيين

٣٦ - نفذت أفرقة الحماية الميدانية المتكاملة ٢١ بعثة في شمال دارفور، وثماني بعثات في غرب دارفور، وبعثتين في وسط دارفور. وفي شمال دارفور، قامت الأفرقة بزيارات يومية إلى مخيم كورما للمشردين داخليا، إلى جانب زيارة المناطق المحيطة به، بما في ذلك كوندي، وطويلة، ووادي شوبا، وحلة إبراهيم، وقوز النعيم، وبنداغو، وباسينغا، وسيمايات، وديكيري، وكورولا. وتفاعلت الأفرقة مع المجتمعات المحلية واستلمت تقارير عن أعمال المضايقة والتخويف المرتكبة ضد المشردين داخليا الذين كانوا يجمعون الحطب والعشب ويقومون بأعمال الزراعة. وفي غرب دارفور، أُبلغت الأفرقة بتحديات مماثلة في هبيلا، وكانيري، وتاجونة، وأفندي، والمشروة، وحميدة، وقمقم، وكورتي، وأزربي، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية في المناطق الزراعية، والحرمان من الوصول إلى الأراضي، وعمليات تدمير المحاصيل، والعنف ضد النساء والفتيات. وفي وسط دارفور، قام الفريق بزيارة شوا، وهي منطقة زراعية تقع على بعد ١٥ كيلومترا شرق زالنجي، استجابة لتقارير عن أخطار أمنية يشكلها الرحل على المزارعين.

٣٧ - واستنادا إلى المعلومات المقدمة من هذه المجتمعات المحلية، صنفت العملية المختلطة ١٨ منطقة زراعية حول زالنجي، ونيرتيتي، ومكجر، وأزوم في وسط دارفور باعتبارها مناطق اضطراب، على الرغم من أن الوصول إلى المناطق يتسم بالصعوبة بسبب حالة الطرق خلال موسم الأمطار. وقامت العملية المختلطة أيضا بتكثيف الدوريات في المناطق الزراعية المحيطة بسرتوني، وطويلة، وأم برو، وشنقل طوباية، وسرف عمرة في شمال دارفور.

٣٨ - وسيّر العنصر العسكري التابع للعملية المختلطة ما مجموعه ٣١١ ١٠ دورية، بما في ذلك ٢١٣ دورية بعيدة المدى و ٣٦٦ ١ دورية ليلية، مكنت من القيام بما يصل إلى ٤٢٠ ٢ زيارة إلى القرى و ٤٤٥ ١ زيارة إلى مخيمات المشردين داخليا. وسيّر عنصر الشرطة التابع للعملية المختلطة ٩٢٤ ٣ دورية لإحلال أجواء الثقة في مخيمات المشردين داخليا و ٩٥٨ ٢ دورية لتلبية احتياجاتهم الأمنية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال الذين يمارسون أنشطة لكسب العيش خارج المخيمات. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت ٣٠٤ دوريات مشتركة مع ١٧٦ ١ متطوعا من متطوعي الخفارة المجتمعية في إطار مبادرات منع الجريمة.

٣٩ - ووفّر الأفراد النظاميون التابعون للعملية المختلطة الحراسة لـ ١٩٥ رحلة ذهاباً وإياباً للشركاء في المجال الإنساني دعما لإيصال المساعدات الإنسانية، وإجراء التقييمات المشتركة بين الوكالات وتقييمات

التحقق، وتوزيع الأغذية والمواد غير الغذائية والأنشطة التنفيذية ورصدها. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة توفير الحراسة اليومية للشركاء في المجال الإنساني المعنيين بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية فيما يتعلق بمبادرة نقل المياه بالشاحنات من كوبي إلى مواقع تجمع المشردين داخليا في سرتوني في شمال دارفور التي تستضيف أكثر من ٥٠٠ ٢١ شخص، والحراسة المسلحة المنتظمة لنقل الإمدادات الإنسانية بين سرتوني وكبكابية في شمال دارفور. وفي إطار ترتيبات خاصة مع برنامج الأغذية العالمي، يسّر أفراد الحراسة المسلحة التابعون للعملية المختلطة إيصال سبع قوافل لوجستيات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي مؤلفة من ٣٢ شاحنة كانت تنقل ٦٢٩ طنا من الأغذية والمواد غير الغذائية في شمال وجنوب دارفور. وواصلت العملية المختلطة توفير الأمن لمخازن برنامج الأغذية العالمي في مواقع مختلفة منها الفاشر وسرتوني في شمال دارفور.

٤٠ - ونظّمت العملية المختلطة ست دورات تدريبية في مجالات حقوق الإنسان، ومنع العنف الجنسي والجنساني، والخفارة المجتمعية، وحماية الأسرة والطفل لفائدة ٩٧ مشردا داخليا (٩٣ رجلا و ٤ نساء)، بالإضافة إلى ١٣ دورة تدريبية في مجالات خفارة المجتمعات المحلية، وحقوق الإنسان، ومنع العنف الجنسي والجنساني، والرعاية الصحية لفائدة ٤٢٤ شخصا من المشردين داخليا ومتطوعي الخفارة المجتمعية (٢٤٧ رجلا و ١٧٧ امرأة). وفي الفترة بين ١٣ و ٢٤ آب/أغسطس، تلقى ١٠٠ من ضباط السجون المعينين حديثا تدريبا لمدة أسبوعين في الفاشر، شمال دارفور، ونيالا، جنوب دارفور، لتعزيز قدراتهم والترويج لنهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون.

٤١ - وواصلت العملية المختلطة أعمال المتابعة مع السلطات القضائية المحلية فيما يتعلق بحالة التحقيقات والاعتقالات والمحاكمات. وبالإضافة إلى المحاكمة التي تقام في الجنينة، غرب دارفور، للمتهمين باغتصاب معلمتين، رصدت العملية المختلطة القضية التي تنظر فيها المحكمة فيما يتعلق باثنين من أعضاء ميليشيا الرزيقات متهمَين بقتل ثمانية أشخاص من المشردين داخليا من مخيم سرتوني في أيار/مايو ٢٠١٦. وردا على حالة نادرة متمثلة في قيام مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم في دارفور بطلب اتخاذ تدابير مساءلة ضد ميليشيات عربية، قامت ميليشيا الرزيقات المسلحة في سرتوني بقطع الطريق بين سرتوني وكبكابية، مطالبة بالإفراج عن المشتبه فيهما. وتقدم العملية المختلطة الدعم إلى المكتب فيما يتعلق بالامتثال لمعايير المحاكمة العادلة، وتقوم بالترتيبات اللوجستية المتعلقة بالشهود من سرتوني ليمثلوا أمام المحكمة في الفاشر.

٤٢ - ومكن دعم مقدم من العملية المختلطة محكمة جديدة متعددة الأغراض في الجنينة من بدء العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي تشمل محكمة للمناطق الريفية ومحكمة للمنطقة القضائية إلى جانب مكاتب للقضاة ومرافق احتجاز منفصلة للرجال والنساء. ويتيح ذلك تحسين الرقابة على محكمة المناطق الريفية ويعزز إمكانية لجوء السكان إلى القضاء بفضل خفض تكاليف السفر وتيسير استئناف القضايا من قبل محكمة المنطقة القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للأنشطة التي تقوم بها العملية المختلطة في مجال الدعوة، تعكف الحكومة على بناء مرفق إصلاحي يركز على إعادة تأهيل السجناء في نيالا، جنوب دارفور، وفقا للمعايير الدولية.

٤٣ - وفي ١٦ آب/أغسطس، جدّد جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي الأمر الذي أصدره في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بحظر تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم، والعنف الجنسي ضد الأطفال، واختطاف الأطفال، وقتل الأطفال وتشويههم، والهجمات على المدارس والمستشفيات. وفي

الفترة بين ١٥ آب/أغسطس و ١١ أيلول/سبتمبر اضطلعت العملية المختلطة بـ ١٩ بعثة ميدانية إلى المستشفيات والسجون ومخيمات المشردين داخليا لرصد الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها. ونظّمت العملية المختلطة أيضا ست دورات تدريبية لـ ٤٨١ مشاركا من المجتمعات المحلية والجماعات النسائية وضباط السجون والشرطة. وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، نظّمت العملية المختلطة ١٤ دورة تدريبية استفاد منها ٦٢٨ من أفراد حفظ السلام والأفراد المرتبطين بالأمم المتحدة (٨٧ امرأة و ٥٤١ رجلا) لزيادة الوعي والمعرفة لدى أفراد البعثة بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل.

٤٤ - وقدّمت العملية المختلطة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالسودان، الدعم لإطلاق المرحلة الثالثة من عملية إعادة الإدماج لما عدده ٣٥٠ مقاتلا سابقا كانوا قد سُرِّحوا في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. وفي ٢١ آب/أغسطس، بدأ برنامج إعادة الإدماج لـ ٢٠٠ مقاتل سابق مسرّح في زالنجي، وسط دارفور، ولـ ١٥٠ مقاتلا سابقا في نيالا، جنوب دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، أنجزت العملية المختلطة ١٥ مشروعا لتحقيق استقرار المجتمعات المحلية، بما في ذلك ثلاثة مشاريع في جنوب دارفور، وخمسة في شمال دارفور، وسبعة في غرب دارفور، وأجرت دربيا على المهارات المهنية لـ ٢٠٠ ١ من الشباب المعرضين للخطر في شتاي وفي منطقة بلبل - دلال أناغارا في جنوب دارفور، وأم بارو في شمال دارفور، وتندلتي في غرب دارفور.

٤٥ - وقامت أفرقة العملية المختلطة بتقييمات عامة لمخاطر المتفجرات وبعمليات للتخلص من المتفجرات في عشر قرى في جميع أنحاء دارفور، مع التركيز بوجه خاص على جبل مرة. ونتيجة لذلك، تم تطهير ١١ منطقة خطرة وتدمير ٢٤١ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وقامت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام بمسح لأربعة مواقع لأفرقة العملية المختلطة تم تحديدها لإغلاقها قبل تسليمها إلى الحكومة. وأجرت العملية المختلطة أيضا دورات تدريبية بشأن أخطار المتفجرات في جميع أنحاء دارفور استفاد منها ٣٨٩ ١٢ شخصا، منهم ٠٠٣ ٢ رجال، و ٣١٤ ٣ امرأة، و ٧٩٠ ٣ فتى، و ٢٨٢ ٣ فتاة.

تقديم الدعم لعملية السلام في دارفور وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٤٦ - واصل الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور/رئيس العملية المختلطة التحاور مع الحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والحكومة بغية استئناف المحادثات من أجل توقيع اتفاق لوقف الأعمال العدائية وإجراء مفاوضات لاحقة. وردا على الرسالة التي بعث بها الممثل الخاص المشترك في ١١ آب/أغسطس بشأن الجمود في العملية، أعادت الحكومة تأكيد إصرارها على اعتبار وثيقة الدوحة أساس المفاوضات، في حين أن الأطراف غير الموقعة على الوثيقة تشبثت برأيها القائل إنه من الضروري التوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية قبل إجراء المزيد من التفاوض. وفي ٣٠ آب/أغسطس، أكد رئيس الوزراء والنائب الأول للرئيس في السودان مجددا موقف الحكومة في اجتماع عُقد مع الممثل الخاص المشترك.

٤٧ - وفي ١٥ آب/أغسطس، اجتمع ممثلو العملية المختلطة مع مفوض مفوضية أراضي دارفور الذي قدم إحاطة عن التقدم المحرز في وضع قاعدة بيانات رسم خرائط استخدام أراضي دارفور، بمساعدة شركة استشارية ألمانية. وستشكل تلك البيانات أساس قانون الأراضي. كما اجتمع ممثلو العملية المختلطة، في ٢٠ آب/أغسطس، مع المفوض والمدير التنفيذي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، اللذين طلبا دعم

العملية المختلطة في تنفيذ أنشطة بناء السلام في المناطق التالية ذات الأولوية: (أ) محلية مليط في شمال دارفور، وتستهدف الأنشطة المجتمعات المحلية للبرتي، والزيادية، وبني عمران؛ (ب) محليتا كتم والواحة في شمال دارفور، وتستهدف الأنشطة جميع المجتمعات المحلية في المنطقة؛ (ج) أم دخن في وسط دارفور، وتستهدف الأنشطة المجتمعات المحلية للتعايشة، والسلامات، وبني هلبة، والمسيرية؛ (د) منطقة مولي في غرب دارفور، وتستهدف الأنشطة المجتمعين المحليين العربي والمساليت؛ (هـ) قريضة في جنوب دارفور، وتستهدف الأنشطة المجتمعات المحلية للمساليت، والرزيقات، والسلامات، والفلاتة، والهبانية.

التخفيف من العنف القبلي

٤٨ - واصلت العملية المختلطة، بالتعاون مع السلطات السودانية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بذل الجهود لحل النزاع بين قبيلتي الفلاتة والسلامات في جنوب دارفور، إذ عقدت اجتماعين مع القادة المجتمعيين وجهاز الأمن والمخابرات الوطني في ١٧ و ٢١ آب/أغسطس. وفي وسط دارفور، عقِد اجتماعان في ٢٧ و ٣٠ آب/أغسطس لحل التوتر بين المهارية وعناصر من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، شارك فيهما مسؤولون محليون وأعضاء من لجنة التعايش السلمي. وبالمثل، عقدت العملية المختلطة اجتماعا في منطقة عرارة، بغرب دارفور، في ٢٠ آب/أغسطس، لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام المبرم بين قبيلتي نجاع وأولاد رشيد.

٤٩ - ونظمت العملية المختلطة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقات عمل بشأن التعايش السلمي، وبناء الثقة، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها في شمال دارفور في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس، وفي جنوب دارفور في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس، شارك فيها ٢٢٠ شخصا، منهم ٧٧ امرأة، ومشردون داخليا، وشباب، ورحل. وللتخفيف من حدة النزاعات القبلية الموسمية المتصلة بالزراعة في سياق موسم الحصاد المقبل، عقدت العملية المختلطة ثلاثة اجتماعات في شمال دارفور، في ١٦ و ٢٢ و ٢٣ آب/أغسطس، واجتماعين في غرب دارفور، في ١٦ و ٢١ آب/أغسطس، واجتماعا واحدا في جنوب دارفور، في ١٥ آب/أغسطس، واجتماعا واحدا في شرق دارفور، في ٦ أيلول/سبتمبر، واجتماعا واحدا في الخرطوم، في ١٥ آب/أغسطس. وجمعت الاجتماعات بين مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الإدارات الأهلية، والمفوضون، والسلطات المحلية، وقادة المجتمعات المحلية، وممثلو اللجان المعنية بالتعايش السلمي وحماية الزراعة، والمشردون داخليا، والمزارعون، والرعاة الرحل.

سابعا - التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير بشأن الاستعراض الاستراتيجي

٥٠ - عملا بالقرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، واصلت العملية المختلطة تنفيذ المرحلة الأولى من عملية إعادة تشكيلها، بما في ذلك إغلاق ١١ موقعا للأفرقة وخفض القوام المأذون به ليصبح ٣٩٥ ١١ فردا عسكريا و ٨٨٨ ٢ فردا من أفراد الشرطة. وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أغلِقت ستة مواقع للأفرقة، هي مهاجرية في شرق دارفور، وعد الفرسان وتلس في جنوب دارفور، والمالحة ومليط وأم كدادة في شمال دارفور، فيما يتوقع بدء إغلاق أربع مواقع أفرقة إضافية في النصف الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر. وسلِّم موقع الفريق في شعيرية، بشرق دارفور، من الوحدة العسكرية إلى وحدة الشرطة المشكلة التابعة للعملية المختلطة.

٥١ - وتمت إعادة أفراد كتيبتين من بين ثلاث كتائب من المقرر سحبها في المرحلة الأولى إلى أوطانهم، باستثناء المعدات المملوكة لوحداتهم والفرق المتأخرة، وكان من المقرر أن تبدأ مغادرة الكتيبة الثالثة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، تمت إعادة أفراد وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة إلى أوطانهم. كما تم نقل أفراد من ضباط الشرطة من مواقع الأفرقة في طور الإغلاق إلى مواقع الأفرقة المتبقية.

فرقة عمل جبل مرة

٥٢ - يسير إنشاء فرقة عمل جبل مرة في الطريق الصحيح. فقد أعادت تسعة مواقع للأفرقة موجودة في ولايات وسط وشمال وجنوب دارفور توجيه أنشطتها كي تلبي الاحتياجات الإنسانية للسكان في المنطقة، فيما أجريت مناقشات تبعث على التفاؤل مع حكومة السودان في الخرطوم والحكومة المحلية بشأن إنشاء قاعدة العمليات المؤقتة في قولو. وفي أعقاب الاجتماع الناجح للآلية الثلاثية الذي عقد في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر، واجتماع الممثل الخاص المشترك مع والي وسط دارفور في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، يجري وضع الترتيبات التقنية للأعمال التحضيرية الميدانية لعمليات البعثة في قولو. وفي الوقت نفسه، تقوم العملية المختلطة حاليا بوضع استراتيجية حماية مصممة خصيصا لجبل مرة، وبوضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات في المقر من أجل فرقة عمل جبل مرة.

استعراض ملاك الموظفين المدنيين

٥٣ - ستُكمل استعراض ملاك الموظفين المدنيين في العملية المختلطة، الذي نُفذ في آب/أغسطس لتعديل مستوى الموظفين المدنيين بما يتناسب مع الخفض التدريجي للأفراد النظاميين. وفيما توضع الصيغة النهائية للتوصيات الناتجة عن استعراض ملاك الموظفين، أوصت العملية المختلطة بخفض ٥٦٢ وظيفة سيجري تنفيذه خلال الأشهر ١٢ القادمة على مرحلتين، وهو ما سيبيَّن في الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

استراتيجية التمويل المشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل الحفاظ على السلام في دارفور

٥٤ - قام كل من العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري بوضع الصيغة النهائية للإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ في اجتماعهما المشترك الذي عقد في الخرطوم في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وتحدد الاستراتيجية، التي تركز على سيادة القانون وحقوق الإنسان، والحلول الدائمة لمسألة النزوح، وبناء السلام من أجل الأمن البشري، الإطارَ المشترك الذي سيجري من خلاله التصدي لهذه المسائل على نحو متسق ومتكامل، بناء على الميزة النسبية وتقسيم العمل. ويجري وضع استراتيجية تمويل مشتركة من أجل تنفيذ الإطار، وتهدف إلى تحديد تدابير من أجل ضمان مشاركة الحكومة وأخذها بزمام الأمور في هذه المسائل، وزيادة تحديد أولويات المهام من الناحية الجغرافية وكذلك تسلسلها، والتواصل مع طائفة واسعة من الشركاء من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق السلام المستدام في دارفور.

ثامنا – الجوانب المالية

٥٥ – أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٠/٧١ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، للأمين العام بالدخول في التزامات متعلقة بالعملية بمبلغ لا يتجاوز ٤٨٦ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٥٦ – وفي ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ١٤١ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٤٠٠,٣ ٢ مليون دولار.

٥٧ – وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، بينما سُددت تكاليف المعدّات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعا – ملاحظات

٥٨ – يظل التقدم نحو تحقيق سلام شامل في دارفور، من خلال تسوية سياسية للنزاع عن طريق التفاوض، بعيد المنال. فلئن كانت الأطراف تعلن عن رغبتها في مواصلة المفاوضات، فهي تحدد شروطا مسبقة تعوق إحراز تقدم في المحادثات. وإنني أحث كلا من حكومة السودان والحركات المسلحة على مواصلة احترام وقف إطلاق النار من جانب واحد واستئناف المحادثات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية. وفي هذا الصدد، أشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الذي يقوده الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ثابو مبيكي ويدعمه الممثل الخاص المشترك، من أجل جمع الأطراف حول طاولة المفاوضات. وأحث الأطراف على التعاون في عملية الوساطة للبحث عن حلول دائمة للأزمة.

٥٩ – وعلى الرغم من أن نزع سلاح السكان المدنيين والميليشيات هو أحد أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وشرط مسبق لإحلال سلام مستدام، فبدون توافق أوسع في الآراء بشأن سبل المضي قدما من أجل إنهاء النزاع في دارفور، قد تؤدي حملة جمع الأسلحة التي أطلقتها الحكومة إلى تفاقم الانقسامات الموجودة داخل المجتمع، على الرغم من جدوى الحد من تداول الأسلحة التي تؤجج العنف. وتشير التطورات حتى الآن إلى أن العملية أدت إلى نتائج متفاوتة في جميع أنحاء ولايات دارفور وردود فعل متباينة قد تؤدي، إذا لم تتم إدارتها بحذر، إلى آثار غير متوقعة على المستوى السياسي. وإضافة إلى ذلك، لا بد من معالجة مسألة المليشيات في سياق إصلاح القطاع الأمني الأوسع نطاقا، ومن خلال القيام بما يكفي من الاستثمارات لتوفير سبل بديلة لكسب الرزق.

٦٠ – ووفقا لقرارات مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حققت العملية المختلطة تقدما في عملية إعادة التشكيل. وأشكر الحكومة على تعاونها ودعمها فيما يتعلق بإعادة الوحدات النظامية إلى الوطن وإغلاق مواقع الأفرقة، وأوجه نداء من أجل إنجاز الأعمال التحضيرية بغية إنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في قولو. ويشجعني التقدم العام المحرز في إصدار التأشيرات والإفراج عن الحاويات، وأطلب من الحكومة إزالة جميع العوائق المتبقية، بما في ذلك الطلبات المعلقة المتصلة بالتأشيرات، والتخليص الجمركي، وشهادة الإعفاء الضريبي، وفقا لاتفاق مركز القوات.

٦١ - إن ضمان أن يكون الخفض التدريجي للعملية المختلطة مصحوبا بمزيد من الاستقرار في الحالة في دارفور هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق الحكومة، ومنظومة الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة المحليين في دارفور. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، شرعت الأمانة العامة في الأعمال التحضيرية من أجل استعراض منتصف المدة لعملية إعادة تشكيل البعثة بحلول نهاية عام ٢٠١٧، وذلك وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن.

٦٢ - وفي الختام، أود أن أوجه الشكر إلى الممثل الخاص المشترك، جيريمياه نيامانى كينغسلي مامابولو، وجميع أفراد العملية المختلطة والأمم المتحدة ودوائر العمل الإنساني، الذين يواصلون جهودهم الدؤوبة لتحسين حياة سكان دارفور. وأثني على نيكولاس هايسوم، مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، وعلى الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ثابو مبيكي والرئيس السابق لنيجيريا عبد السلام أبو بكر من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على جهودهم المتميزة الرامية إلى تسوية النزاع في دارفور.

خريطة

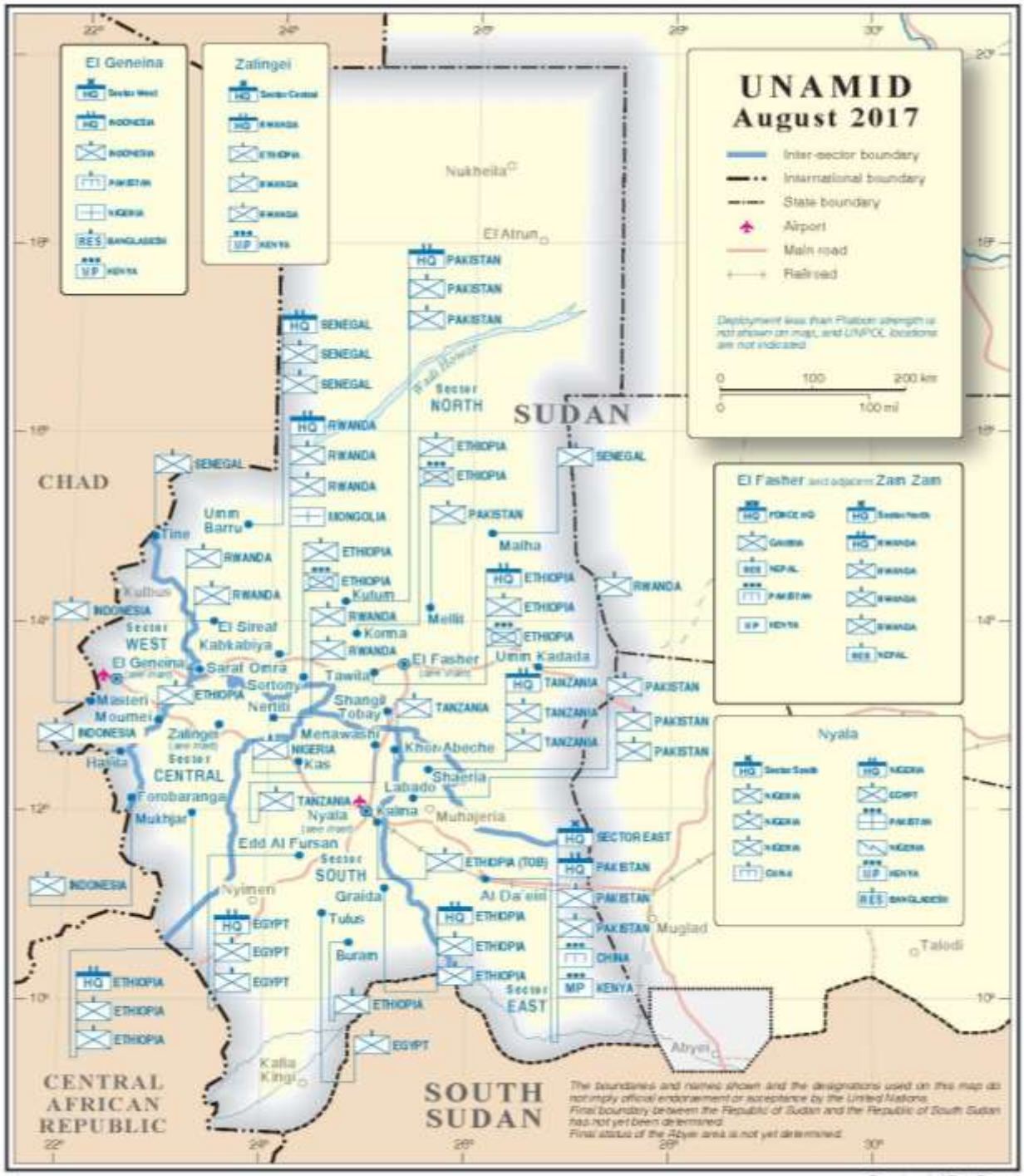
UNAMID
August 2017
Inter-sector boundary
International boundary
State boundary
Airport
Main road
Railroad
Deployment less than Platoon strength is not shown on map, and UNPOL locations are not indicated.
0 100 200 km
0 100 mi
El Geneina
Zalingei
El Fasher and adjacent Zam Zam
Nyala
SUDAN
CHAD
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
Sector NORTH
Sector WEST
Sector CENTRAL
Sector SOUTH
Sector EAST
Nukheila
El Atrun
Umm Barru
Tine
Kulbus
El Sireaf
Kabkabiya
El Geneina
Saraf Omra
Sortony
Masteri
Mournei
Habila
Zalingei
Nertiti
Forobaranga
Mukhjar
Menawashi
Kas
Tawila
Shangil Tobay
El Fasher
Umm Kadada
Meilli
Malha
Kutum
Korma
Khor Abeche
Shaeria
Labado
Kolma
Nyala
Muhajeria
Edd Al Fursan
Nyimen
Graida
Tulus
Buram
Al Da'ein
Mugiad
Tasodi
Abyei
Kafia Kingi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4527 Rev. 29 UNITED NATIONS August 2017 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)